



«لم يقم النظام الأردني بخطوات جذرية، حينها، تجاه «الجماعة»، وإن كانت مخرجات ما بعد الربيع العربي، بخاصة منذ العام ٢٠١٣، منحتة أوراق القوة. وبدا أن النظام اعتبر ما حدث في لحظة الربيع العربي أقرب إلى «الخيانة»، أو «المؤامرة الإخوانية» لتغييره والاستقواء عليه»



«يفف وراء سياسات الدولة تجاه الجماعة قناعة ترسخت مع مرور الوقت في أروقة القرار، بل أصبحت بمثابة «عقيدة رسمية» بأن العلاقة السابقة من التحالف بينهما انتهت إلى غير رجعة، وأنهما وصلا إلى مرحلة الطلاق النهائي»



«الجماعة اتخذت خطوات غير مسبوقه، توافقيه، منذ العام ٢٠١٦، تمثلت بتطوير النظام الأساسي، والانفصال التنظيمي - الرمزي الكامل عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أولاً، والالتزام بالفصل بين الجماعة والحزب»

# الصراع على «قواعد اللعبة» الجديدة الدولة و «جماعة الإخوان» في الأردن

د. محمد أبو رمان  
أيلول 2020





أبورمان، محمد

الصراع على «قواعد اللعبة» الجديدة: الدولة و«جماعة الإخوان» في الأردن/ محمد  
أبورمان – عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠٢٠،

الرابط للدراسة: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16484.pdf>

الناشر: مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق

مؤسسة فريدريش إيبيرت – مكتب عمان

صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١١٩٤ الأردن

البريد الإلكتروني: [fes@fes-jordan.org](mailto:fes@fes-jordan.org)

الموقع الإلكتروني: [www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)

## غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيبيرت – مكتب عمان ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر عن وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في هذه الدراسة.

• الغلاف والتصميم الداخلي: كمال قاسم

## المحتويات

٦	المقدمة
٧	تشكلات الأزمة: الأسباب والتداعيات
١٢	ماذا يريد النظام من الجماعة؟
١٧	«الرمال المتحركة» داخل الجماعة
٢٢	في ترسيم خيارات الجماعة والحزب
٢٤	الآفاق المستقبلية.. إعادة ترسيم قواعد اللعبة

## المقدمة

تكمّن المفارقة أنّ النظام اتّهم الإخوان المسلمين بأنّهم حاولوا الانقلاب على قواعد المعادلة التقليدية، خلال فترة الربيع العربي، عبر مطالبهم السياسية التي قدّموها في حينه، واعتُبرت محاولة لتغيير قواعد العلاقة التقليدية، بينما يرى قادة الجماعة اليوم بأنّ سحب الاعتراف القانوني منهم ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم ورفض الحوار معهم هو انقلاب من الدولة عليهم. في المحصلة لدينا هواجس وشكوك وفجوة ثقة متبادلة تجذّرت بدرجة كبيرة مع لحظة الربيع العربي ٢٠١١، ثم المرحلة اللاحقة عليها، فهل ستبقى هذه «الفجوة» بمثابة المتغير الرئيس الذي يحكم «الحالة الرمادية» بين الطرفين، وهي التي يطلق عليها الإسلامي السابق في الجماعة (والقيادي حالياً بحزبهم زمزم)، د. نبيل الكوفحي «حالة اللاسلم واللاحرب»، أم أنّ هنالك إمكانية فعلاً متاحة لتجاوز الشكوك إلى بناء قواعد جديدة للعلاقة بعدما انهارت أسس العلاقة السابقة؟ ماذا بعد مفترق الطرق الراهن؟ وإلى أي سيناريو تتجه قواعد العلاقة القادمة؛ وهل ستكون من طرف واحد يفرضها على الآخر أم توافقية؟.. هذه هي الأسئلة التي سنحاول الاقتراب منها في هذا المقال.

إسلامية أو استخدامهم كفضاعة من قبل الأنظمة لعدم السير في عملية التحول الديمقراطي، لذلك تبدو الحاجة ماسة لحوارات ونقاشات داخلية للتوافق على قواعد للعبة السياسية تحت مظلة الدستور والقوانين، بما يكفل عدم الوصول إلى سيناريوهات شبيهة بالانقلابات العسكرية أو الفوضى الداخلية.

تختلف الأزمة الحالية بين نظام الحكم في الأردن وجماعة الإخوان المسلمين عن الأزمات السابقة، فاللعبة التقليدية التي شهدت مدّاً وجزراً في العلاقة بين الطرفين خلال السبعين عاماً الماضية انتهت، ولم تعد قواعدها صالحة للبناء عليها خلال المرحلة القادمة<sup>1</sup>.

سنختبر الفرضية السابقة، في هذا المقال، مع الإشارة إلى أنّ كلا الطرفين لم يقوما بالتوافق والتفاهم على القواعد التي ستحكم علاقتهما في المرحلة القادمة، ولم يدخلوا في حوار مشترك (لغاية كتابة هذا المقال) بعد التحولات الكبيرة التي حدثت خلال الأعوام الماضية، منذ الربيع العربي ٢٠١١ إلى أزمة المعلمين الأخيرة<sup>2</sup>.

1 نستخدم مصطلح «نظام الحكم» أو «الدولة» أو «الحكم» للإشارة هنا للطرف الرسمي في الدولة الذي يحدّد العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، فمن المعروف أنّ الحكومة هي أحد الأطراف في «المعادلة الرسمية»، لكن هنالك مؤسسات في الدولة معنية بالموضوع على أكثر من مستوى، كالمخابرات العامة، لأنّ النظر إلى ملف الإسلاميين عموماً بوصفه ملفاً أمنياً، وكالديوان الملكي.

2 إذا كان الدستور يمثّل العقد الرئيسي في تحديد جوهر العلاقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات والقوى السياسية، والقوانين تنظّم هذه العلاقات، فإنّ الحال في العالم العربي عموماً تقتضي توضيحات من قبل الأطراف السياسية وتوافقات تضاف إلى الدستور والقوانين لردم فجوات الثقة والهواجس المتبادلة التي تغلف هذه العلاقة بين الفاعلين السياسيين المختلفين، بخاصة عندما نتحدث عن العلاقة بين الأنظمة والإسلاميين، لأنّها محكومة بهواجس مثل إقامة دولة دينية أو الديمقراطية لمرة واحدة، أو الخوف من فاشية

## تشكلات الأزمة: الأسباب والتداعيات

في حكومة مضر بدران بخمسة حقائق وزارية)، وولوج الأردن لمفاوضات السلام مع إسرائيل، تم توقيع اتفاقية وادي عربة في العام ١٩٩٤، بدأت بذور الأزمة بين الطرفين، فالدولة أصبحت ترى في «الجماعة» خصماً سياسياً، لا شريكاً في مواجهة القوى الداخلية والإقليمية، بينما «الجماعة» أصبحت هي الأخرى تطمح إلى القيام بدور أكبر في المجال السياسي يتناسب مع قوتها الشعبية وحجم حضورها.

تطوّرت الخلافات بين الدولة والجماعة إلى إعلان مقاطعة الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٧، لكن بقي إرث العلاقة التاريخية – بين قيادات الجماعة المعتدلة والملك الراحل الحسين بن طلال – قوياً ويحمي العلاقة من الوصول إلى «حافة الهاوية»، فيتم حلّ كثير من المشكلات بلقاءات شخصية.

مع تولّي الملك عبدالله الثاني الحكم دخلت العلاقة بين الطرفين في طور جديد، فتمّ طرد قادة حماس من الأردن في نهاية العام ١٩٩٩، وتحوّلت إدارة ملف الإخوان في جزء كبير منها أكبر إلى المؤسسات الأمنية، وكانت مشاركتهم في الانتخابات النيابية

لم يتشكل الوضع الراهن بصورة مفاجئة، فهناك مسار متدرج من الأزمة بين الطرفين بدأ منذ الثمانينيات، لكنّه أخذ خطاً تصاعدياً في التسعينيات من القرن الماضي، بعدما كشفت الانتخابات النيابية عن تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى أكبر تنظيم معارض في البلاد، لتأخذ محلّ القوى اليسارية والقومية، التي تحالف النظام مع الإخوان لمواجهةهم، مما أتاح للجماعة خلال أربعة عقود (١٩٥٠ – ١٩٩٠) مساحات شاسعة من العمل في الميادين الاجتماعية والخيرية والثقافية والسياسية، فأصبحت لديها شبكة من المؤسسات خيرية (تحت مظلة جمعية المركز الإسلامي التي تأسست في العام ١٩٦٣) وجامعات وممتلكات وأنشطة، مكّنتها من التجذّر في المجتمع والتأثير على شريحة اجتماعية عريضة<sup>3</sup>.

بانتهاء «شهر العسل» بين الدولة والجماعة (في حرب العراق ١٩٩١، حيث شاركت الجماعة

<sup>3</sup> انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، فريدريش أيبيرت، عمان، ومركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، ط٢، ٢٠١٣، ص٦٣ – ٧٢.

مؤطرة في الجانب الأمني، بيد أنّها شهدت انفتاحاً غير متوقع وقصير جداً، منذ العام ٢٠٠٨، على يد مدير المخابرات الأسبق، محمد الذهبي، الذي قام باستدارة في العلاقة مع جماعة الإخوان وحركة حماس، وتقارب معهم، في سياق صراع داخل مراكز القرار في الأردن مع خصمه حينها رئيس الديوان الملكي، باسم عوض الله، لكن هذه التغييرات لم تطل كثيراً، فقد انتهت بتغيير مدير المخابرات نفسه في العام نفسه ٢٠٠٨.<sup>6</sup>

التحوّل الجوهري في العلاقة حدث مع الربيع العربي ٢٠١١، إذ دخل الإخوان المسلمون في الحراك الشعبي، وشاركوا بقوة في المظاهرات والمسيرات، ورفضوا المشاركة في لجنة الحوار الوطني (التي قام النظام بتشكيلها للحوار حول الإصلاحات المطلوبة في العام ٢٠١١)، وفي المقابل قدّم الإخوان سبعة مطالب إصلاحية، تعامل معها النظام بوصفها «انقلاباً ناعماً» لما تضمنته من محاولة لتغيير قواعد اللعبة في الأردن، باتجاه تحجيم صلاحيات الملك دستورياً وسياسياً.<sup>7</sup>

لم يشارك الإخوان في الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣، لتتعزز فجوة الثقة بينهم وبين الملك وتتجذّر وتصل إلى مرحلة غير

٢٠٠٣، بناء على توافق مع الحكم، وقد ارتبطت بتوجهات دولية وإقليمية حينها في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبروز القاعدة وصعود نظريات أميركية وغربية تربط بين القاعدة والاستبداد السياسي العربي.<sup>4</sup>

كان الانفتاح مؤقتاً بين الطرفين، فما لبثت المتغيرات الإقليمية أن فرضت نفسها على العلاقة بينهما، مع بروز محور الممانعة (إيران، سورية، حزب الله وحماس وحُسبت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مع هذا الخط) ومعسكر الاعتدال العربي (الأردن، مصر، السعودية، الإمارات)، وكانت نتيجة هذا الاستقطاب الإقليمي والداخلي أن شنّ الحكم حملة كبيرة ضد جماعة الإخوان المسلمين واعتقل أربعة نواب وحاكمهم (بعدما قاموا بزيارة منزل عزاء أبي مصعب الزرقاوي مؤسس تنظيم القاعدة في العراق في العام ٢٠٠٦)، ثم جرى التلاعب الواضح بالانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٧، وتزويرها لإسقاط مرشحي الإخوان المسلمين وغيرهم من قوى وشخصيات سياسية أخرى وهزيمتهم سياسياً، وهو ما حدث سابقاً مع الانتخابات البلدية لاحقاً فقرر «الإخوان» الانسحاب في منتصف اليوم.<sup>5</sup>

جفّت اللقاءات (إلى درجة نادرة) بين الملك وقادة الحزب والجماعة، وأصبحت علاقتهم

4 المرجع نفسه ص ٧٢ – ٧٧.

5 انظر عن انتخابات ٢٠٠٧، الكلالدة: مدير مخابرات سابق عين ٨٠ نائباً، موقع سواليغ الإخباري، ١٤ – ٧ – ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://is.gd/SoyEZ1>

6 انظر: عامر السبائلة، ويكيلكس الأردن: محمد الذهبي، موقع عمون الإخباري، ١٣ – ٩ – ٢٠١١، على الرابط التالي:

<https://is.gd/ybnMpy>

7 انظر: محمد أبو رمان، خيارات المشاركة السياسية في «ديمقراطية مقيدة»: حالة الإخوان المسلمين في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ٢٥، ٢٤، ٢٠١٥، ص ٤٧٦ – ٤٨١.



ما بعد الربيع العربي، بخاصة منذ العام ٢٠١٣، منحته أوراق القوة. وبدا أن النظام اعتبر ما حدث في لحظة الربيع العربي أقرب إلى «الخيانة» أو «المؤامرة الإخوانية» لتغييره والاستقواء عليه، بالرغم من أن الجماعة لم ترفع شعارات «إسقاط النظام»، لكنّها في المقابل قدّمت مطالب غير مسبوقة<sup>9</sup>.

يقول وزير سياسي في الحكومة «إنّ ما أقلق الدولة في لحظة الربيع العربي هو التغير الجذري في تفكير الإخوان، إلى أن بعض قياداتهم بدأ يصرّح بأنّهم شركاء في الحكم، والدعوة بالانتقال من حيز المشاركة السياسية إلى الشراكة الكاملة، وكأنّهم طرف والدولة طرف آخر!». ويضيف هذا المسؤول «سمعتُ شخصياً هذا الطرح من قيادات في الجماعة، ثم جاءت كلمة د. همّام سعيد المشهورة في شهر يناير ٢٠١٣ التي ذكر فيها أنّ دولة الإسلام قادمة، لتعزز من حالة الغضب والشك لدى أجهزة الدولة تجاه أجنحة الجماعة»<sup>10</sup>.

<sup>9</sup> محمد أبو رمان، خيارات المشاركة السياسية في «ديمقراطية مقيدة»، مرجع سابق، ص ٤٧٩ – ٤٨١.

<sup>10</sup> لقاء مع هذا المسؤول في منزله ٢ – ٩ – ٢٠٢٠، وقارن ذلك بما قاله د. همّام سعيد في خطبة الجمعة خلال اعتصام لجماعة الإخوان ومؤيديهم فيما يعرف بجمعة الشرعية، على دوّار فراس في جبل الحسين، ونص ما قاله سعيد هو «بلاد الشام أرض جهاد وإعداد، وأرض صحوّة إسلامية، ودولة راشدة، ستقوم قريباً على هذه الأرض ليعمّ الأرض». انظر: «همّام سعيد يخطب بالمحتشدين» دولة الاسلام قادمة».. وحالة استنفار للأمن والحرك»، موقع أخبار البلد، ١٩ – ١ – ٢٠١٣، على الرابط التالي:

مسبوقة، فوق هذا وذاك جاءت المتغيرات الإقليمية لتعكس طموح الإخوان السياسي من توسيع مساحة الدور إلى الحفاظ على الذات، ففي تموز ٢٠١٣ أطاح الجيش المصري بحكم الإخوان في مصر، وتلاه تشكّل موقف إقليمي صلب ضد الجماعة – من قبل حلفاء الأردن: السعودية، الإمارات والبحرين، يصنّفونها ك«تنظيم إرهابي»، وانقلبت الثورة السورية رأساً على عقب مع التدخل الإيراني، وكانت حركة حماس قد خرجت من دمشق، وفقدت محور الممانعة – خلال تلك المرحلة<sup>8</sup>، فلم يبق سند للإسلاميين إقليمياً سوى قطر، ثم لاحقاً تطور الدولة التركي لاحتضان قيادات الإخوان والإسلاميين المصريين الهاربين من مصر بعد تولي الجنرال عبد الفتاح السيسي مقاليد الأمور.

تراجعت الإدارة الأميركية السابقة نفسها عن تقاريرها المؤقتة مع الإسلاميين، فتبدّد الزخم الدولي والإقليمي، مع المحلي أيضاً، الذي كان يسند سعي «الجماعة» لتعزيز دورها السياسي، وعلى النقيض من ذلك دفع حلفاء الأردن بالنظام إلى أن يقوم بإجراءات مماثلة من تجريم الجماعة ووصفها بالإرهاب وإخراجها من «الملعب السياسي».

لم يقدّم النظام الأردني بخطوات جذرية، حينها، تجاه «الجماعة»، وإن كانت مخرجات

<sup>8</sup> محمد أبو رمان، أو تسريح بإحسان، صحيفة الغد اليومية الأردنية، ٣١ – ١ – ٢٠١٢.

برفع قضية في القضاء على الدائرة، ثم دخل الطرفان (الحكومة والجماعة) في نزاعات قضائية مرتبطة بأحكام الجماعة، وبوضعها القانوني، وللمرة الأولى يصبح الوضع القانوني للجماعة محل إشكال في تاريخ الأردن<sup>12</sup>.

ثم جاءت احتجاجات ٢٠١٨ التي أتت برئيس الوزراء، عمر الرزاز إلى مقعد قيادة الحكومة، ولاحقاً أزمة المعلمين أيلول ٢٠١٩، التي يمكن القول بأنها القشة التي قصمت ظهر البعير، في علاقة الدولة بالجماعة، فبعد أن توفي نقيب المعلمين، أحمد الحجايا، في حادث سير، تولّى أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين، د. ناصر النواصرة، موقع النقيب، وقاد أطول وربما أكبر إضراب في تاريخ المملكة للمعلمين (الذين يشكلون أحد أكبر القطاعات الحكومية)، واضطرت الحكومة في نهاية اليوم أن توقع على اتفاقية مع المعلمين تحقق مطالبهم المالية والمهنية التي قدّموها<sup>13</sup>.

كان واضحاً أنّ جهات عديدة في الدولة لم تكن راضية عن هذه الخلاصة، وقد جرى ربط جماعة الإخوان المسلمين بإضراب النقابة، واتهمت الجماعة من قبل مؤسسات الدولة

عاد الإخوان إلى المشاركة في الانتخابات النيابية ٢٠١٦، وكذلك الانتخابات المحلية الأخرى، البلديات واللامركزية، وتمكنوا من إيصال ١٥ نائباً من التحالف الوطني للإصلاح (الذي قاده الإسلاميون من مرشحي الحزب وشخصيات مستقلة) إلى مقاعد مجلس النواب، وشكّلوا كتلة الإصلاح النيابية، ورجعوا إلى اللعبة السياسية بعد فترة ستة أعوام من المقاطعة<sup>11</sup>.

هذه «العودة السياسية» لم تنعكس على العلاقة مع الحكم، إذ استمرت الأزمة بين الطرفين، فيما استثمرت الدولة بالتصدّعات داخل الجماعة والانشقاقات، فدعمت الجمعية الجديدة التي انشقت عن الإخوان، وأسّسها المراقب العام السابق عبد المجيد ذنبيات، وأعطتها الدولة اسم «جمعية جماعة الإخوان المسلمين»، وتشكّلت من قيادات تاريخية في الجماعة، كما حظى حزم المؤتمر الوطني (الذي أسسته قيادات منشقة عن الجماعة بقيادة د. رحيل غرايبة ود. نبيل الكوفحي) أيضاً بدعم غير مباشر من الأوساط الرسمية.

وكان ديوان التشريع قد أصدر فتوى بأنّ الجمعية الجديدة من حقّها أن تراث جماعة الإخوان المسلمين وتستولي على ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة، وهو الأمر الذي بدأت دائرة الأراضي والمساحة (المسؤولية عن الممتلكات بتنفيذه)، إلا أنّ الإخوان قاموا

<sup>12</sup> انظر حول إشكاليات الوضع القانوني: نسيم عنيزات، نقل أملاك الجماعة لصالح جمعية الإخوان، الدستور اليومية، ١٢ - ٦ - ٢٠١٥. وكذلك: معركة قضائية تنتظر إخوان الأردن مع المنشقين حول الممتلكات، موقع عربي ٢١ الإخباري، ١٨ - ٦ - ٢٠١٥.

<sup>13</sup> انظر: تتويج اتفاق الحكومة و«المعلمين» بالتوقيع رسمياً، صحيفة الغد اليومية الأردنية، ٦ - ١٠ - ٢٠١٩.

<sup>11</sup> انظر: تحالف الإسلاميين يفوز به ١٥ نائباً، موقع جفرا نيوز الإخباري، ٢٠ - ٨ - ٢٠١٦. <https://cutt.us/KixOZ>

إصلاحية لحل المشكلة، لكنّها ليست طرفاً فيها<sup>15</sup>.

تمّ الإفراج عن مجلس نقابة المعلمين بكفالة بتاريخ (٢٣ آب ٢٠٢٠)، بعد شهر من الاحتجاز، لكن الأزمة بين النقابة والحكومة لم تنته بعد، وكذلك الحال بين النظام والإخوان ما تزال الأمور عالقة وغير واضحة؛ سواء على ما يرتبط بسؤال الوضع القانوني للجماعة، أو ما يتعلّق بسيناريوهات المستقبل بين الدولة والجماعة، في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية؟ أحد الأسئلة - مثلاً - هل سيؤثر رجوع الحزب الديمقراطي إلى الحكم على علاقة الدولة بالجماعة والسياسات الحالية؟ وفيما إذا كانت التحولات الإقليمية وعلاقة الأردن بدول الخليج ستكون هي الأخرى متغيّراً آخر سواء بترسيم سياسات ضد الجماعة أو لصالحها في حال تغيرت الظروف؟ أم أنّ الحالة الداخلية واستحقاقاتها تمثّل «العامل الرئيس» في رسم السياسات الرسمية؟..

سنحاول الاقتراب من هذه الأسئلة في الجزء القادم من المقال..

بمحاولة تسييس الموضوع، وبالسيطرة على نقابة المعلمين لخدمة أهداف تنظيمية، مما نقل الأزمة بين الطرفين إلى مرحلة متقدّمة جداً من التوتر والتجذّر.

الأزمة تجددت مع دخول الأردن في عهدة وباء كورونا، إذ أعلنت الحكومة عن توقيف العلاوة عن موظفي القطاع العام، وهو الأمر الذي يشمل بطبيعة الحال المعلمين (بعد أن كان اتفاهم مع الحكومة في ٢٠١٩ على العلاوات)، فأصرّ المعلمون على تنفيذ الاتفاق بما فيه العلاوات، ورفضت الحكومة مناقشة الموضوع بالكلية، فعادت الأزمة إلى المربع الأول، لكن هذه المرّة قام «النظام» باتخاذ خطوات حاسمة مبكّراً، عبر اعتقال أعضاء مجلس النقابة، بقرار من المدّعي العام، وتوجيه العديد من التهم لهم، بالإضافة إلى تجميد نقابة المعلمين عامين، وتعيين لجنة من الوزارة للإشراف عليها خلال هذه الفترة<sup>14</sup>.

ربطت الماكينة الإعلامية الحكومية بصورة واضحة بين نقابة المعلمين والإخوان المسلمين، وادّعت أنّ جماعة الإخوان تقوم بتوجيهها لنقابة لخدمة أهدافها في مواجهة النظام، وهو الأمر الذي نفته الجماعة، وأصرّ المراقب العام لها - في رسالة تنظيمية - على أنّ موضوع النقابة مهني ونقابي، وأنّ الجماعة كانت تسعى إلى تبني مبادرة

<sup>15</sup> انظر: نص الرسالة من المراقب العام على موقع الجماعة الإلكتروني، في رسالة تنظيمية.. الذبيبات: حريصون على استقرار الوطن.. وأزمة الحكومة و«المعلمين» شأن نقابي لا علاقة للإخوان به، بتاريخ ١٧ - ٨ - ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://n9.cl/7kpvo>

<sup>14</sup> دانه جيريل، أسبوعان على إغلاق نقابة المعلمين: أزمة مستمرة، موقع حبر الإخباري، ٩ - ٨ - ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://n9.cl/62u4>

## ماذا يريد النظام من الجماعة؟

والاكتفاء بالحزب كإطار قانوني سياسي يمارس العمل السياسي والحزبي، فيما لم تعد هنالك حاجة لجماعة الإخوان<sup>16</sup>.

الرأي نفسه يذهب إليه مسؤول كبير آخر إذ يؤكد في لقاء خاص أنّ المطلوب ليس الإلغاء الكامل للجماعة، لكن إعادة تعريف لوضعها القانوني والسياسي، ولا يخفي أحد المسؤولين أنّ العامل الخارجي مؤثر على صانع القرار الأردني من خلال التجاوب مع أجندة حلفاء الأردن التقليديين (مصر، الإمارات والسعودية) تجاه الإسلام السياسي عموماً، بخاصة جماعة الإخوان المسلمين، والعمل على منعها من النشاط والعمل. فعند الوصول إلى إنهاء الجماعة قانونياً وحظرها بالكلية، وتحويلها إلى حزب سياسي (جبهة العمل الإسلامي أو أي حزب آخر) سينتخلص الأردن من صداع خارجي ويستعيد التناغم مع حلفائه العرب<sup>17</sup>.

يمثل هذا السؤال أحد أبرز الأسئلة التي تدور في أوساط جماعة الإخوان المسلمين اليوم، وتخلق نقاشاً داخلياً حولها؛ فيما إذا كان النظام يسير في طريق السياسات العربية الأخرى، كمصر والإمارات والسعودية، باعتبار الجماعة منظمة إرهابية وتجريم الانتساب إليها، واعتبارها كياناً غير مشروع، أم يسعى النظام إلى إعادة ضبط قواعد العلاقة مع الجماعة على أسس جديدة، تتمثل بتحجيمها وإضعاف مؤسساتها وأدواتها وقدراتها التقليدية على الحشد والتعبئة، والتخلص من الوزن السياسي الكبير، الذي باتت تمتلكه في العقود الأخيرة؟

يؤكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، موسى المعايطة، أنّه لا توجد هنالك نوايا لدى الدولة، إلى هذه اللحظة، للسير على خطّ تجريم الجماعة ووسمها بالإرهاب، فهنالك محددات سياسية واجتماعية أردنية تحول دون ذلك، لكنّ – في الوقت نفسه – فإنّ هنالك ضرورة – كما يؤكد المعايطة نفسه – في إعادة صوغ قواعد العلاقة مع الجماعة والحزب، والخيار الذي تسمح به الدولة، كما يقول المعايطة، يتمثل بإلغاء الازدواجية الحالية بين عمل الجماعة والحزب،

<sup>16</sup> لقاء مع وزير الشؤون السياسية والبرلمانية في مكتبه بالوزارة، يوم ٢٦ - ٨ - ٢٠٢٠.

<sup>17</sup> لقاء مع هذا المسؤول (رفض الكشف عن اسمه) بتاريخ ٢٤ - ٨ - ٢٠٢٠.

صحيح أنّ العلاقة بين الطرفين، الدولة والجماعة، شهدت بعد ذلك مراحل من الشد والجذب، والصعود والهبوط، وما يشبه علاقة توم وجيري، كما يصفها الباحث الأميركي، ناثان براون، إلاّ أنّه كان هنالك خط واضح ليس متغيراً تسير عليه استراتيجية الدولة، خلال العقود الثلاثة الماضية، أيّاً كانت المتغيرات الإقليمية والدولية، وحتى الشروط الداخلية، ويتمثل بالسياسات التالية:

### أولاً:

تخفيض حجم تمثيل الجماعة في العملية السياسية عموماً، فهناك حرص دائم من النظام على ألاّ يصل ممثلوها في مجلس النواب إلى نسبة تؤثر على قرارات مجلس النواب. وفي سياق لاحق تطورت لدى مؤسسات القرار، بخاصة منذ العام ٢٠٠٦، وترسخت هذه النظرية منذ العام ٢٠٠٦، بعدما فازت حماس بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه كان حزب الله يملك كتلة وازنة في مجلس النواب اللبناني، فبدأت الأوساط السياسية الرسمية الأردنية تخشى من أن تفتح شهية الإسلاميين للسلطة، أسوة بهذه الحركات، التي كانت حليفاً لها في تلك الفترة<sup>18</sup>.

وبالرغم من أنّ تلك الظروف الإقليمية تغيّرت إلاّ أنّ المعادلة (أقل من ثلث مجلس النواب) بقيت في حسابات مراكز القرار،

لكن - في المقابل - هل هذا الخيار هو نهائي أو حاسم لدى الدولة، بمعنى إنهاء جماعة الإخوان المسلمين، بما تملكه من إرث واسم ودور وحضور، واستبدالها بمظلة جبهة العمل الإسلامي، أم أنّ الرياح قد تهب باتجاه معاكس، فتعود المياه إلى مجاريها وترجع علاقة الدولة بالجماعة، كما كانت خلال مراحل وعقود سابقة، أو على الأقل تضعف قدرة الدولة وأدواتها في الزج بالجماعة نحو خيار الانتهاء الإرادي والتلقائي، والعودة للبحث عن صفقة بين الطرفين؛ الدولة والجماعة؟..

الجواب على هذا السؤال مهم ومؤثر، كما سنلاحظ عند مناقشة خيارات الجماعة للتعامل مع هذه التوجهات الرسمية؟

رأينا سابقاً كيف أنّ علاقة التحالف والتعايش الودي، والمساحات المتاحة للجماعة للنمو في المجتمع وبناء شبكة من المؤسسات والقوى الاقتصادية والخدماتية والتطوعية، تلك السياسات التي كانت قائمة في الستينيات والسبعينيات، بدأت تتلاشى منذ التسعينيات، عبر قانون الانتخاب ١٩٩٢ (الصوت الواحد، الذي أجريت عليه الانتخابات النيابية ١٩٩٣)، وفي الجامعات واتحادات الطلاب، وهكذا بدأت الدولة تنقلب على الحليف السابق، وانتقلت الجماعة إلى قيادة أحزاب المعارضة في منتصف التسعينيات، بعد أن أصبحت الرقم الصعب والحزب الأقوى في المعارضة.

<sup>18</sup> انظر: فوز حماس يفتح شهية إخوان الأردن للسلطة،

### ثالثاً:

سحب الامتيازات التي كانت الجماعة قد حصلت عليها - خلال العقود السابقة - بالعمل في المساجد والجمعيات الخيرية والعمل التطوعي، ما منحها - في قراءة خصوم الجماعة - نقاطاً إضافية في مواجهة الخصوم، فتم الاستفادة من هذه المنابر الدينية والاجتماعية للدعوة للجماعة والتجنيد والدعاية الانتخابية، وهو البسط الذي عملت السياسات الرسمية على سحبه من تحت أقدام الجماعة، فتمت مراقبة المساجد، وتقليص دور الوعاظ والخطباء الإخوان، ومنع قياداتهم لفترات طويلة من الخطابة، كما جرى التدقيق في العمل الخيري والتطوعي وفي منح الرخص وسحبها، فأصبحت هنالك رقابة مشددة على نشاط الجماعة أو أفرادها في المجال العام<sup>21</sup>.

### رابعاً:

دعمت الدولة، بصورة غير مباشرة، عمليات الانشقاق التي حدثت عن الجماعة، بداية انشقاق مجموعة قيادية وتأسيس حزب الوسط الإسلامي في العام ٢٠٠٢، ثم انشقاق مجموعة زمزم وتأسيس حزب زمزم، وأخيراً تأسيس الجمعية الجديدة للجماعة وإعطائها الشرعية القانونية بدلاً من الجماعة. وكان واضحاً أن هنالك دعماً رسمياً لأي صيغة جديدة للتمثيل الإسلامي

وتتحكم برؤيتها لأي تعديل على قانون انتخاب، إذ تكون هنالك حسابات لما يمكن أن يحصل عليه الإسلاميون، والتأكد من عدم امتلاكهم كتلة نيابية مؤثرة على قرارات مجلس النواب<sup>19</sup>.

### ثانياً:

التخلص من مؤسسات الجماعة وشبكاتها وقدراتها في المجال العام، بخاصة الجانب المالي والاقتصادي، لذلك أخذت الدولة منها جمعية المركز الإسلامي في العام ٢٠٠٦، التي كانت - وفقاً لقراءات غير رسمية في مراكز القرار - تعطي الجماعة تأثيراً مهماً في المجتمع، من خلال نافذة العمل التطوعي والخيري والمجتمعي<sup>20</sup>.

في الأثناء كان هنالك حرص مواز لدى الدولة على تقليص قوة الجماعة وحجم نفوذها في الجامعات والنقابات ومؤسسات العمل العام، وتحولت الجماعة في هذه المؤسسات إلى «الخصم رقم ١» للدولة، فيتم دعم القوائم والمرشحين المنافسين لجماعة الإخوان، حتى وإن كانوا على قوائم التيارات القومية أو اليسارية، التي مثلت خلال عقود سابقة خصماً مشتركاً لكل من الدولة والجماعة، فأصبحوا اليوم حليفاً في بعض المواقع الانتخابية للدولة ضد الجماعة.

19 انظر: رجا طلب، عقدة الإخوان ومنشأ الإصلاح، موقع عمون الإلكتروني، ٢٩ - ٣ - ٢٠١١.

20 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص ٧٦ - ٨٠.

21 محمد أبو رمان، ديناميكية الأزمة بين الحكم والإخوان في الأردن، موقع الجزيرة نت، ٧ - ٧ - ٢٠٠٦.

التقليدية التي تجمع ما بين العاطفي والدعوي والاجتماعي والسياسي، وتكون خارج أنظار السلطة، بينما تسعى الدولة لرؤية التنظيم بصورة كاملة، وذلك بنقله إلى العلن والعمل فوق السطح، وهو الأمر الذي يتيح ملف إعادة الهيكلة القانونية لوضع الجماعة.

في الخلاصة وعودة إلى السؤال المفتاح: فيما إذا كانت العوامل الخارجية أو الداخلية ستقوم بدور مؤثر لإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والجماعة وربما تعيد العجلة إلى وراء، من خلال التحالف أو التعايش مرة أخرى؟ فإنّ النظر إلى السياسات الرسمية خلال العقود الثلاثة الماضية يؤشر على أننا - بالرغم من بعض التعرجات - أمام خط بياني متراكم متصاعد في تحجيم وإضعاف وسحب البساط من تحت أقدام الجماعة، ووضعها في «أصغر مربع» ممكن من التأثير المجتمعي والسياسي.

يقف وراء هذه السياسات قناعة ترسّخت مع مرور الوقت في أروقة القرار، بل أصبحت بمثابة «عقيدة رسمية» بأنّ العلاقة السابقة من التحالف بين الدولة والجماعة انتهت إلى غير رجعة، وأنّهما وصلا إلى مرحلة الطلاق النهائي.

المفارقة أنّه في مقابل رواية الجماعة بأنّها خدمت الدولة خلال العقود الماضية وكانت عاملاً من عوامل الاستقرار الداخلي

المناهض لجماعة الإخوان في العملية الانتخابية، منذ انتخابات العام ٢٠٠٧.

#### خامساً:

يرتبط بالنقطة السابقة أنّ مؤسسات الدولة دعمت أيضاً إضعاف الجماعة في الأوساط «الشرق أردنية»، والعشائرية، فإذا كان من الصعب إضعاف الجماعة بسهولة في الأوساط الأردنية - الفلسطينية، فإنّ السياسات الرسمية وجدت الطريق أكثر سهولة في الأوساط الأردنية، كي تمنع الجماعة من إحداث «اختراق شعبي»، فيها، فأصبح واضحاً أنّ الثقل التنظيمي والانتخابي للجماعة يتمثل بدرجة مركزية في المدن الكبرى، ذات الكثافة الأردنية - الفلسطينية، مثل عمان والزرقاء، وبدرجة أقل إربد، التي تأثرت هي الأخرى بعمليات الانشقاق المتتالية.

#### سادساً:

إلغاء الوضع القانوني للجماعة، وكان ذلك هو الخطوة الأخيرة في تلك السياسات الرسمية، إذ تسعى الدولة من خلال ذلك إلى التخلص من الجزء الغاطس تحت الماء من التنظيم، ذلك أنّ نقل الثقل إلى جبهة العمل الإسلامي يسمح بتهديب النصاب لأعداد كبيرة من المنظمين الذين يفضلون العمل في الظل، وفي أروقة الجماعة، بدلاً من الحزب، لأنّ العمل التنظيمي للجماعة يتناسب أكثر مع أيديولوجية التنظيم

المراقب العام الحالي للجماعة، عبد الحميد ذنبيات، من اللقاءات غير الرسمية التي تجري مع أقطاب الجماعة، بخاصة خلال أزمة المعلمين، إذ يتم دعوة بعض الرموز والقيادات الأخرى، للتأكيد على عدم شرعية الوضع القانوني للجماعة. ويؤكد مسؤول رفيع على هذه القاعدة الجديدة، ويعتبر أنّ دعوة المراقب العام للجماعة للقاء مع وزير الداخلية والشؤون السياسية لإيصال رسالة بخصوص المعلمين كان زلة وخطأ غير مقصود، وأنّ الأصل ألا يدعى، وأنّ الرسالة التي كانت وراء اللقاء هي التأكيد على عدم اعتراف الدولة بالجماعة وضرورة مسارعته لتصحيح الوضع القانوني لها<sup>22</sup>.

لذلك ستستمر السياسات الرسمية في محاصرة الجماعة قانونياً، ومصادرة ممتلكاتها كافة ومراكزها وشعبها التي ما تزال قائمة، وإزالة أي صفة أو شخصية قانونية لها، واعتبار تمثيلها وهيئاتها غير شرعية ومخالفة للقانون خلال الفترة القادمة.

في مواجهة أخطار خارجية وداخلية، وأن وجودها ما يزال يمثل عموداً مهماً للاستقرار السياسي، فإنّ رواية الدولة حالياً – على النقيض من ذلك – تتمثل بأنّ الجماعة استفادت على حساب الدولة وتضخمت بفعل تلك «السياسات المحابية» لها، خلال العقود السابقة، وأنّها أصبحت بمثابة «الدولة داخل الدولة» وأنّها غير مضمونة الولاء، وُضّفت في مراحل الاستقطاب الإقليمي، منذ العام ٢٠٠٦، ضمن المعسكر المعادي لسياسات الدولة ومصالحها الإقليمية، سواء عندما كان هنالك محور الممانعة (إيران، سورية، حزب الله وحماس)، أو مرحلة الربيع العربي وما بعده ضمن المحور القطري – التركي – الإسلامي.

بناءً على ما سبق فإنّ العقيدة التي ما تزال تحكم الدولة، وعلى الأغلب ستستمر، هي أنّه لا عودة إلى «جماعة الإخوان»، وأنّ على أبنائها التكيّف والتغيير وفقاً للسياسات الجديدة، وهو الأمر الذي عمل المسؤولون الرسميون على تكريسها من خلال استبعاد

<sup>22</sup> لقاء مع مسؤول رسمي، رفض الكشف عن اسمه، مصدر سابق.



## «الرمال المتحركة» داخل الجماعة

في منتصف التسعينيات ظهر صراع الأجيال في أوساط الجماعة، وبرز تيار جديد أطلق عليه تيار «الوسط الذهبي»، الذي انفصل عن الحمايم وأسس كتلة كبيرة من شباب الجماعة، ممن كانت لهم انتقادات واسعة على شيوخها الكبار (من الأيديولوجيين والبراغماتيين)، لكنّه - أي الوسط الذهبي - انقسم بدوره في نهاية التسعينيات، على خلفية الأزمة داخل الجماعة مع تنظيم حماس (كان حينها في الأردن، إلى أن تمّ إبعاد قيادة الحركة في نهاية ١٩٩٩)، وأخذ طابعاً هويّياً (بين من يرى التركيز على القضايا الوطنية الأردنية - بقي اسمهم الوسط، ومن يرى أنّ الأولوية في دعم القضية الفلسطينية أصبح اسمهم التيار الرابع).

في العام ٢٠٠٢ أعيدت عملية التوضع في أوساط الجماعة، فتشكل تحالف المعتدلين - البراغماتيين (أطلق عليهم إعلامياً الحمايم) والوسط الذهبي في مواجهة تحالف المتشددين - الأيديولوجيين (أطلق عليهم الصقور) مع التيار الرابع (الذي اعتُبر مقرّباً من حركة حماس). وبقي هذا

من الصعوبة بمكان قراءة سياسات الجماعة تجاه هذه التحولات المفصليّة في تاريخها السياسيّة، من دون مراجعة الأوضاع التنظيمية الداخلية لها، التي تمثّل هي الأخرى متغيراً مهماً في ترسيم سياسات الجماعة ورؤيتها للعلاقة مع النظام ومستقبلها السياسي والتنظيمي.

حالة الاستقطاب والتكور حول تيارات تنظيمية داخلية متجذّرة في تاريخ الجماعة، وإن كان الدور البارز للتيارات التنظيمية ظهر في نهاية السبعينيات مع صعود التيار الأيديولوجي (المتأثر بمدرسة سيد قطب)، وقد هيمن على مواقع القوة داخل الجماعة في مرحلة الثمانينيات، في مقابله صعود تيار براغماتي (كان متأثراً حينها بمدرسة حسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي في تونس)، وبرز دوره مع الانتخابات النيابية ١٩٨٩، ومع تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي ١٩٩٢<sup>23</sup>.

<sup>23</sup> انظر: رحيل غرايبة، تطورات المشهد الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٥، ص ٦ - ١٢

قيادات المعتدلين، مثل المراقب العام السابق سالم الفلاحات ود. رحيل غرايبة ود. نبيل الكوفحي، وغيرهم تبينوا مبادرة أطلق عليها «الملكية الدستورية»، ونقلوا خطابهم إلى مستوى عالٍ من النقد تجاوز الخطوط الحمراء، للمرة الأولى في تاريخ الجماعة، مما دعا «الصقور» – وكانت هنا المفارقة إذ تبرتت قيادة الجماعة والحزب المحسوبين على المتشددين من المبادرة لعدم الزج بالحركة بصداهم مباشر مع الدولة في هذا الموضوع الحساس<sup>26</sup>.

الرمال المتحركة لم تتوقف داخلياً، إذ تحول خطاب تيار الوسط المتحالف مع الحائمين إلى مستوى غير مسبوق من النقد لخطاب الدولة، وعززت الجماعة تحالفها مع تيارات المعارضة، في جبهة الإصلاح الوطني برئاسة رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، مع أحزاب وشخصيات قومية ويسارية وليبرالية، لكن التحالف لم يستمر طويلاً نظراً للخلافات الداخلية حول الموقف من الأحداث في سورية<sup>27</sup>.

المفارقة الأخرى أن قيادات الوسط نفسها قامت بإشهار مبادرة زمزم ٢٠١٣، التي تدعو إلى تجاوز مفاهيم ومصطلحات أيديولوجية

الاستقطاب كبيراً بين التيارين؛ الأول يرى ضرورة تخفيف حدة الأزمة مع النظام، والتركيز على الشأن الداخلي، والثاني يرى أن القضية الفلسطينية والشؤون الإقليمية أولوية، وأن على الجماعة أن تجعل دعم حركة حماس في مقدمة أولوياتها، لأنها تمثل النضال الفلسطيني<sup>24</sup>.

المفاجأة كانت أن «التيار المعتدل» الذي تمكن من السيطرة على قيادة الجماعة، في انتخابات العام ٢٠٠٦ تلقى ضربة قاصمة وقاسية بتزوير الانتخابات النيابية واستيلاء الدولة على جمعية المركز الإسلامي، وبعد أن قاموا بالتوقيع على ورقة – غير مسبوقة – تؤكد التزام الجماعة بالولاء للملك والنظام ونبذ العنف، فتتمت الإطاحة بهذه القيادة في الانتخابات التنظيمية المبكرة التي جرت في العام ٢٠٠٨، وتولّى أحد الصقور للمرة الأولى موقع المراقب العام للجماعة (وللمرة الأولى أيضاً يكون من أصول فلسطينية، فقد جرت العادة أن يكون المراقب العام من أصول شرق أردنية لاحتواء الأزمات مع النظام)<sup>25</sup>.

الضربة القاصمة لتيار المعتدلين أدت إلى تحولات مذهشة في الصفوف الداخلية وفي تطوّر الفكر السياسي للجماعة، فبعض

26 انظر: محمد أبو رمان ونفيع بنديجي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي، مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان، ص ٦٥ – ٦٨.

27 انظر: أنيس خصاونة، إصلاح الجبهة الوطنية للإصلاح وضرورة تنحي رئيسها، موقع زاد الأردن الإخباري، <http://www.jordanzad.com/print.php?id=115593>

24 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص ٨٢ – ٩٢.

25 سالم الفلاحات، الحركة الإسلامية في الأردن: دراسة تاريخية وتحليلية ونقد ذاتي، دار عمار، عمان، ط ١، ١٩٩٧، ص ٣٠١ – ٢٧٢.

جرت الانتخابات التنظيمية لاختيار مجلس الشورى والمكتب التنفيذي بقدر من التحفظ والتوافق، وبطريقة غير تقليدية تجنباً لاستفزاز الدولة، التي أعلنت أن الجماعة ليست كياناً شرعياً – قانونياً، وتم اختيار أحد قيادات الحرائم المحامي عبد الحميد ذنبيات مراقباً عاماً للجماعة ٢٠١٦، ومعه مكتب تنفيذي يشترك فيه ما تبقى من الحرائم والمعتدلين مع الصقور.

ونتيجة لخروج عشرات القيادات والشباب من رحم الجماعة إلى كل من جمعية الإخوان الجديدة وحزبي زمزم والشراكة والإنقاذ، فإن الفراغ الذي تشكل في موضع المعتدلين قام بملئه شخصية كانت في السابق في قيادة ما يسمى التيار الرابع والصقور، وهو زكي بني ارشيد، الذي كان قد حكم بالسجن وقضى قرابة عام ونصف منذ العام ٢٠١٤ - ٢٠١٥، وخرج وقد بدت تحولات كبيرة في أفكاره وتصوراته السياسية، وهي المراجعات التي يحيلها بني ارشيد نفسه إلى مناقشات فكرية مهمة في منتدى كوالامبور، الذي كان يرأسه مهاتير محمد (أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء في ماليزيا مرة أخرى)، ويؤكد بني ارشيد أن مراجعاته بدأت قبل ذلك في العام ٢٠١٢، ثم تطورت مع منتدى كوالامبور، ونضجت في مرحلة السجن، عندما وجد الوقت الكافي للتفكير والتأطير لها. على العموم خرج بني ارشيد من السجن وقاد تياراً من الشباب والتنظيم لملء فراغ الوسط، وأطلق عليه

والانطلاق في عمل وطني تشاركي، والتركيز على موضوع التوافق الوطني تجنباً للسيناريو المصري، لكن الأمر انتهى إلى فصل القيادات التي قادت المبادرة من الجماعة، والتي قامت بدورها بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم حزب المؤتمر الوطني زمزم ٢٠١٥.

التحق بتيار زمزم قيادات مهمة في الجماعة في مقدمتهم المراقب العام الأسبق، عبد المجيد ذنبيات، الذي قام بترخيص جمعية جديدة باسم جمعية جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ٢٠١٥، وأخذ الشخصية القانونية من الجماعة، وللمرة الأولى يحدث نزاع على الاسم في تاريخ الجماعة، وقد انحازت الدولة للتنظيم الجديد، وانسحبت مئات الشخصيات من الجماعة الأم باتجاه الجمعية الجديدة، وانضمت إليها شعب ومكاتب للإخوان المسلمين.

الانشقاق التالي كان للجنة الحكماء في جماعة الإخوان المسلمين، والتي كان يرأسها المراقب العام الأسبق، أيضاً، سالم الغلاحات، فتم تأسيس حزب الشراكة والإنقاذ، وهكذا انبثقت أحزاب جديدة من رحم جماعة الإخوان المسلمين واستقلت عن جبهة العمل الإسلامي، وخرجت أغلبية تيار الوسط الذهبي والحرائم من رحم الجماعة مع حلول العام ٢٠١٦<sup>28</sup>.

28 انظر تفاصيل هذه التطورات والانشقاقات والتحولات: محمد أبو رمان ونغين بندقي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية، مرجع سابق، ص ٨١-٨٣.

الجماعة والحزب والنواب الإسلاميين تدرس البيئة السياسية وتقدم رؤيتها وتوصياتها لكل من قيادة الجماعة والحزب<sup>31</sup>.

فوق هذا وذاك يؤكد كل من عساف ونائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، محمد عقل على أنّ الجماعة اتخذت خطوات غير مسبوقه، توافقيه، منذ العام ٢٠١٦، تمثّلت بتطوير النظام الأساسي، والانفصال التنظيمي – الرمزي الكامل عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أولاً، والالتزام بالفصل بين الجماعة والحزب، فأصبح اختيار أمين عام الحزب يتم عبر مؤتمر الحزب، وليس بتوصية من مجلس شوري جماعة الإخوان المسلمين كما كانت عليه الحال سابقاً<sup>32</sup>.

كما أصدرت الجماعة وثيقة سياسية – فكرية جديدة في العام ٢٠١٩، أعادت من خلالها تعريف نفسها في الساحة الأردنية بوصفها حركة وطنية أردنية ذات رسالة إسلامية، وأنها تمثل الاعتدال في مواجهة الغلو والتطرف والعنف، وأنها تسعى لنشر روح الاعتدال في المجتمع، ولعلها المرة الأولى التي يظهر في خطاب الجماعة الرسمي محاولة للقيام بهذا الدور في مواجهة التيارات الراديكالية (كداعش

تيار الوسطية في الجماعة، وقد تمكنوا في الانتخابات التنظيمية الأخيرة من العودة إلى مواقع القيادة في الجماعة، بينما يقود حزب جبهة العمل الإسلامي، مراد العضيلة الذي يمثل اليوم أحد أبرز رموز الصقور<sup>29</sup>.

يشير ثابت عساف، أحد القيادات الشابّة البارزة، اليوم في الحزب، وهو الناطق الرسمي فيه، إلى أنّ التقسيم الحالي على أساس التيارات بين ما يسمى الوسطيين من جهة وما يسمى بالصقور من جهة ثانية غير دقيق وليس له سند فكري أو أيديولوجي، ومع أنّه لا ينفي تماماً وجود التيارات إلاّ أنّه يصر على أنّ الخلافات ليست فكرية بالمعنى المعروف تاريخياً في أوساط الجماعة، وأنّ الحالة التنظيمية أقرب إلى «الرمال المتحرّكة»، لا يوجد فيها تقسيم مستقر راسخ، بقدر ما أنّ الاختلافات في الاجتماعات والخيارات تتم على أساس القناعات الشخصية وليس ضمن أطر التيارات ذات الطابع الهلامي في كل من الجماعة والحزب<sup>30</sup>.

يضيف عساف أنّ الهاجس الكبير للجماعة اليوم يتمثل في الوضع القانوني للجماعة والعلاقة مع النظام، لذلك هنالك للمرة الأولى مجموعة مشتركة من قيادات

29 حوار مع زكي بني ارشيد، في مكتبي بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بتاريخ ٢٣ - ٨ - ٢٠٢٠.

30 لقاء مع ثابت عساف في مكتبي بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بتاريخ ٢٣ - ٨ - ٢٠٢٠.

31 المصدر السابق.

32 لقاء مع نائب المراقب العام، محمد عقل، في حزب جبهة العمل الإسلامي بحيّ شفا بدران في عمّان (حيث انتقلت مكاتب المركز العام للجماعة إليه، بصورة غير رسمية)، بتاريخ ٢٦ - ٨ - ٢٠٢٠.

وتضمنت رؤية الجماعة للخروج مما اعتبرته أزمة سياسية - اقتصادية مركبة، عبر تعديلات دستورية والسير نحو حكومات برلمانية<sup>34</sup>.

بالرغم من التطورات الملحوظة على خطاب الجماعة وفكرها السياسي، فإن هنالك مفاهيم رئيسية ما تزال غير مستقرة أو محلاً للخلاف في أوساط الجماعة والحزب على السواء، مثل مفهوم الدولة المدنية، والفصل بين الدعوي والسياسي.

وحدثت عن المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وطوّرت من استخدامها للمفاهيم السياسية، بعدما كان خطابها سابقاً مستغرقاً في اللغة العقائدية والأيدولوجية، فإن الوثيقة الجديدة تكشف أنّ لغة الجماعة وخطابها - في الحد الأدنى - أصبح أكثر تسييساً عما سبق<sup>33</sup>.

وقد قدّمت الحركة الإسلامية ورقة بعنوان «المبادرة السياسية الوطنية» (وقعت من خلال جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي والتحالف الوطني للإصلاح)

<sup>34</sup> انظر: المبادرة السياسية الوطنية، جبهة العمل الإسلامي والإخوان المسلمون والتحالف الوطني للإصلاح، ١ - ٤ - ٢٠١٩.

<sup>33</sup> انظر: الوثيقة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن، صادرة عن جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، ٢٠١٩.

## في ترسيم خيارات الجماعة والحزب

يشير بعض القيادات إلى «النموذج المصري» قبل ثورة يناير ٢٠١١، فقد كانت الجماعة غير قانونية، وليس مرصفاً لها، لكنّها كانت تشارك في الانتخابات والعمل النقابي والسياسي والعام بصورة فاعلة، وتدخل في تحالفات مع أحزاب موجودة كحزب الوفد الجديد ثم حزب العمل، فلم تخسر الجماعة قوتها التنظيمية بسبب المنع، وعندما قامت الثورة عادت الجماعة بسرعة إلى العمل العلني والقانوني، وأعيد افتتاح المقرّات، قبل أن يتم إغلاقها بعد تدخل الجيش تموز ٢٠١٣<sup>35</sup>.

### ثانياً:

الانضمام إلى الجمعية الجديدة؛ طرح هذا السيناريو في بدايات تأسيس الجمعية الجديدة، التي دعت بدورها أعضاء الجماعة الأم للتسجيل فيها، والاستفادة من وضعها القانوني، إلا أنّ المراقب العام ونائبه الحاليين يستبعدان تماماً هذا السيناريو ويعتبرانه انتحاراً سياسياً للحركة الإسلامية<sup>36</sup>.

<sup>35</sup> مقابلة مع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في مقر حزب جبهة العمل الإسلامي في شفا بدران، ٢٦ - ٨ - ٢٠٢٠.

<sup>36</sup> المصدر السابق، ومقابلة مع محمد عقل مصدر سابق أيضاً.

ما هي خيارات الجماعة ورؤيتها للتعامل مع السياسات الرسمية الجديدة للدولة تجاه الوضع القانوني أولاً، وسيناريوهات العلاقة بين الطرفين (الجماعة والدولة) من جهة ثانية؟

ما يزال هنالك نقاش مفتوح ومستمر في أوساط الجماعة والحزب لمناقشة هذه السياسات والخيارات المطروحة أمام الجماعة، وقد قدّمت في البداية ورقة أطلق عليها مسارات لوضع سيناريوهات متاحة أمام الجماعة، لكن إلى الآن لم يجر الحسم، فما هي الاتجاهات الرئيسية:

### أولاً:

«الإيواء إلى الظل»؛ وهو الاتجاه العام إلى الآن يقوده الصقور، ومعهم بعض الحماة، يرجح كفة الانتظار فترة من الزمن، من دون القيام بخطوات لاستفزاز الدولة، ولا في المقابل الذهاب نحو حلّ الجماعة، ويراهن هذا الاتجاه على أنّ الظروف يمكن أن تتغير، وبالتالي يجد النظام نفسه أمام استحقاق الحوار مع الجماعة وإعادة ترتيب الأوراق من جديد بين الطرفين.

### ثالثاً:

له - في أوساط الحزب والجماعة - يتخوفون من أن القوة التنظيمية والقدرة على التجنيد والعمل الاجتماعي تمتلكها الجماعة بصورة أكبر بكثير من الحزب، وما تزال نسبة كبيرة من أبناء الجماعة تفضل العمل التنظيمي التقليدي فيها على العمل الحزبي، وذلك لعدم ثقتهم في العمل الحزبي ومدى إيمان الدول بجدواه وجديته، من جهة، ولأن الأيديولوجيا التي تنشأوا عليها في الجماعة تقوم على الجمع بين العمل الدعوي والاجتماعي والسياسي، وعدم الاكتفاء بالعمل الحزبي وحده<sup>38</sup>.

ولا تقتصر الطروحات داخل الجماعة على التحول نحو حزب جبهة العمل الإسلامي فقط، إذ أن هنالك سيناريو آخر لترخيص حزب جديد يأخذ «الحمولة البشرية» كاملة من الجماعة، ويسع جميع أعضائها، بدعوى أن حزب جبهة العمل الإسلامي بوضعه الحالي لن يتمكن من «هضم» جميع أبناء الجماعة، وما يزال الأمر غير محسوم في أروقة الجماعة والحزب<sup>39</sup>.

القيام بإعادة الترخيص لجماعة الإخوان المسلمين، وقد أصبح خياراً غير مطروح قانونياً، نظراً لأن الجمعية الجديدة أخذت الاسم، لذلك يفكر الإخوان بخيار آخر ويتمثل بجمعية جديدة تحمل اسماً مختلفاً لكنها تكون مظلة لأبناء جماعة الإخوان المسلمين، ويقف أمام هذا الخيار عائقين<sup>37</sup>.

أن الجمعية الجديدة لن تمتلك إرث الإخوان ورمزيتهن، ما يقلق الجماعة من أن عملية الانتقال للجسم الجديد لن تكون سهلة، وربما تفقد جزءاً كبيراً من «الأعضاء» في عملية الانتقال، لأن الارتباط أصبح وجدانياً لدى نسبة كبيرة منهم باسم الإخوان وهويتهم وتاريخهم وإرثهم.

أنه ليست هنالك أي ضمانات بأن تقوم الدولة بالسماح للإخوان بتسجيل جمعية أو جمعيات جديدة، وتحصل على ترخيص لها، ما يجعل هذا الخيار رهاناً غير مضمون، إلا إذا تم التوافق مسبقاً بين الطرفين على هذه الخطوة، وهو الأمر الذي لم يحدث إلى الآن.

### رابعاً:

التحول إلى حزب سياسي؛ وهو أحد الخيارات الرئيسية اليوم ضمن المسارات المتوقعة، ويدعو له عدد من قيادات الجماعة والحزب، على غرار التجربة التونسية، لكن المعارضين

38 الهامش السابق نفسه.

39 الهامش السابق نفسه، وكذلك مقابلة مع زكي

بني ارشيد مصدر سابق.

37 الهامش السابق نفسه.

## الآفاق المستقبلية.. إعادة ترسيم قواعد اللعبة

بالرغم من فجوة الثقة التي تنامت بين الدولة والجماعة خلال الفترة الماضية، وخاصة منذ الربيع العربي، الذي عزز «عقيدة النظام» ضد الجماعة، بوصفها «الخصم رقم 1»، وبالرغم - كذلك - من السياسات الرسمية التي تذهب نحو إنهاء الوجود القانوني للجماعة؛ فإنّ هنالك مساحة مشتركة يمكن الوقوف عليها لإعادة ترسيم قواعد اللعبة السياسية من جديد.

لماذا لم تهينء الجماعة أفرادها مسبقاً لهذه العملية، ولم تبدأ بها منذ تأسيس الجمعية الجديدة (قبل أربعة أعوام تقريباً) السبب أنّ الرهان الرئيس في أوساط الجماعة كان بعدم نجاح تجربة الجمعية الجديدة وبأنّ النظام سيعود إليهم في مرحلة ما، فلم تكن الرسالة الرسمية واضحة، كما هي اليوم، بأنّ صيغة الجماعة السابقة لم تعد مقبولة لدى النظام.

تتحدث قيادات في الجماعة عن استعدادهم للفصل أو التمييز بين الدعوي والسياسي، وأنّ يتم الاقتداء بالتجربة المغاربية بأن تكون

بدايةً فإنّ هنالك قناعة راسخة لدى الدولة بعدم السير على طريق تجريم للجماعة واعتبارها إرهابية، فغاية السياسات الرسمية هي إلغاء الصفة القانونية للجماعة والاكْتفاء بالحزب السياسي، أو الفصل بين الجانب الدعوي، الذي تتبنّاه جمعيات أو هيئات اجتماعية ومدنية من جهة والعمل السياسي الحزبي، الذي يفترض أن يقتصر على حزب جبهة العمل الإسلامي.

في المقابل لا تبدو الفكرة (التحول من الجماعة إلى الحزب) مرفوضة تماماً لدى تيار عريض في الجماعة اليوم، لكن هنالك هواجس وتخوفات وملاحظات مرتبطة

40 مقابلة مع محمد عقل، مصدر سابق.



هو الحل»، وهو شعار تاريخي استخدمته الجماعة منذ عودة الانتخابات النيابية ١٩٨٩. في المقابل قد تساعد السياسات الرسمية الجماعة على المضي قدماً بدرجة أكبر من البراغماتية عبر الإصرار على إنهاء الوضع الحالي للجماعة، ما يحرر تجربة الحزب السياسية من الهيمنة التاريخية السابقة للجماعة عليها.

مثل هذا «الممر الإجباري» يساعد التيار الواقعي في الجماعة للخروج من تردد تاريخي علق في الجماعة، خلال العقود الماضية، بين تيار محافظ وتقليدي يخشى من التغيير وتيار واقعي براغماتي يرى في التجارب التونسية والمغربية وقبلها التركية نماذج لإمكانية القيام بتطوير جوهري على الخطاب السياسي والسلوك العملي للجماعة والحزب.

هنالك جمعيات معنية بالوعظ والخطاب الديني والإصلاح الاجتماعي وأن يترك العمل السياسي بالكلية للحزب، وهو أمر جديد - بالضرورة - على خطاب الجماعة وأفكارها، لكنهم يرون ضرورة الحوار مع النظام، من أجل التوافق على الصيغة الجديدة، بما في ذلك السماح لهم بتأسيس جمعيات تنبني الخطاب الديني والوعظي، حتى وإن لم تحتفظ باسم جماعة الإخوان المسلمين<sup>41</sup>.

ما يزال هنالك انقسام في الجماعة بين من يرى أنّ الاحتفاظ بالاسم ضروري (لما له من إرث تاريخي ورمزي وعاطفي) ومن يرى بأنّ الاسم ليس مقدّساً، وأنّ الهدف هو المدرسة الفكرية والثقافية للجماعة التي يمكن أن تكون مرجعية للحزب ولأفرادها من دون التمسك الحرفي باسمها وشعاراتها التاريخية، ومن المعروف - على سبيل المثال - أنّ حزب جبهة الإسلام خاض الانتخابات النيابية ٢٠١٦ من دون رفع شعار «الإسلام

### عن مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

### د. محمد أبو رمان

هو باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وزير الثقافة ووزير الشباب الأردني سابقاً (٢٠١٨ – ٢٠١٩)، له العديد من المؤلفات المنشورة، مثل: «الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والامن» (مع حسن أبو هنية)، «من الخلافة الإسلامية إلى لدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي» (مع د. نغين بندقجي)، «سوسيولوجيا التطرف والإرهاب في الأردن» (مع د. موسى شتيوي)، «السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية»، «أنا سلفي» الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين». وغيرها من كتب ودراسات.





تطل هذه المقالة الوضع الراهن لما آلت إليه العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، والأسباب الرئيسية لانتهاء الصيغة السابقة من «قواعد اللعبة» بين الطرفين، وتفترض أن الأزمة الحالية، منذ العام ٢٠١٣، غير مسبوقة، وأن هنالك صراعاً بينهما في إعادة ترسيم قواعد العلاقة الجديدة، بينما تتعامل «الدولة» من خلال نظرية «الرياح والخاسر»، تحاول الجماعة التركيز على أهميتها كحزب سياسي معتدل، يمكن التوافق معه لعبور المرحلة القادمة المسكونة بتحديات جسام للأردن، سواء على صعيد داخلي أو خارجي.



تنطلق المقالة من سؤال مفتاحي: ماذا تريد الدولة من الجماعة؟ ثم تقترب من النقاشات الداخلية لكيفية التفاعل بين التيارات الرئيسية في الجماعة لهذه التحولات وكيفية قراءات السياسات الجديدة للحكومات تجاه الجماعة، وتقدّم إطاراً للخيارات المطروحة في أروقة «الإخوان» للتعامل مع الوضع الجديد.



ثم تنتهي بنتائج لما يريد الطرفان: الدولة والجماعة، وفيما إذا كانت هنالك إمكانية فعلاً للتوافق بينهما على قواعد لعبة جديدة، تقوم على هضم المتغيرات والتحولات الجديدة وإعادة تعريف العلاقة بينهما.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

[www.fes-jordan.org](http://www.fes-jordan.org)